S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26480
21 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن هايتي

مقدمة

١ - تقدمت، في تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26352)، بتوصية الى مجلس الأمن بانشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر، للمساعدة في تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنورز المبرم في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين رئيس جمهورية هايتي، الأب جان - برتران أرستيد، والقائد العام للقوات المسلحة في هايتي، الجنرال راؤول - سيدراس.

٢ - وبعد استعراض ذلك التقرير، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٦٢ (١٩٩٣)، الذي طلب فيه، ضمن جملة أمور، الى الأمين العام تقديم تقرير آخر عن الانشاء المقترح لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، يتضمن على وجه الخصوص تقديرا منفصلا لتكلفة هذه العملية ونطاقها، وإطارا زمنيا لتنفيذها والموعد المتصور لانتهائها، وكيفية ضمان التنسيق بينها وبين عمل منظمة الدول الأمريكية. وهذا التقرير يستجيب الى ما طلبه المجلس من معلومات اضافية.

أولا - ايفاد فريق متقدم الى هايتي

٣ - وافق مجلس الأمن، في الفقرة ٢ من قراره ٨٦٢ (١٩٩٣)، على ايفاد فريق متقدم لا يتجاوز قوامه ٣٠ فردا، في وقت مبكر، لتقدير الاحتياجات والتحضير لإمكان ايفاد عنصري الشرطة المدنية والمساعدة العسكرية في بعثة الأمم المتحدة المقترحة في هايتي. وبناء على ذلك، توجه الى هايتي في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فريق متقدم، يرأسه مبعوثي الخاص، السيد دانتي كابوتو، ويضم أيضا مستشاري العسكري، الميجور جنرال موريس باريل، فضلا عن عدد من الاخصائيين في الشؤون العسكرية والشرطة والشؤون المدنية.

٤ - وكانت ولاية الفريق المتقدم ولاية مزدوجة: أولا، تلقى الفريق تعليمات بالاضطلاع بدراسة استقصائية مفصلة تكون أساسا لإعداد هذا التقرير؛ وثانيا، بقيت مجموعة صغيرة من الضباط العسكريين وضباط الشرطة في هايتي بعد عودة القسم الرئيسي من الفريق المتقدم في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حيث كلفت تلك المجموعة بمهمة الإعداد لوزع البعثة في هايتي في نهاية الأمر، عند موافقة مجلس الأمن على ذلك.

٥ - وخلال الفترة التي قضاها مبعوثي الخاص وكبار أعضاء فريقه في هايتي، التقوا بعدد من المسؤولين الهايتيين الذين يمثلون الحكومة الدستورية، فضلا عن القوات المسلحة. كان من بين أولئك المسؤولين رئيس الوزراء، روبرت مالفال، وكبار أعضاء حكومته، والقائد العام للقوات المسلحة في هايتي، الجنرال راؤول سيدراس، وأعضاء هيئة أركانه العامة.

٦ - وقد أكد كلا الجانبين رغبتهما في مواصلة تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنورز، بما في ذلك الأحكام التي تتعلق بمشاركة الأمم المتحدة.

٧ - وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمها الجانبان فيما يتعلق باستعدادهما للتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق جزيرة غوفرنورز فإن الشكوك والريب العميقة لا تزال تفرق بينهما. وكان واضحا للفريق المتقدم أنه يتعين تخطي ذلك الانقسام بصورة عاجلة من أجل إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنورز. وفي الوقت ذاته، لا يزال المناخ السياسي والاجتماعي في هايتي يتسم باتساع نطاق انتهاكات حقوق الانسان وغيرها من شواهد العنف. وفي هذه الظروف، يرى مبعوثي الخاص أن ثمة حاجة ملحة لأن يظهر المجتمع الدولي، من خلال خطوات ملموسة، التزامه بحل أزمة هايتي. وانني أتفق تماما مع مبعوثي الخاص في هذا الصدد. ولذلك، فإنني آمل أن يوافق مجلس الأمن، استنادا الى المعلومات الاضافية المقدمة في هذا التقرير، على انشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي على نحو عاجل، وفقا لتوصياتي السابقة.

ثانيا - المساعدة في قطاع الشرطة

٨ - مثلما ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ فإنه على الرغم من أن دستور هايتي الحالي ينص على وجود قوة شرطة مستقلة عن القوات المسلحة فإن مسؤولية القوات المسلحة تتضمن في الوقت الراهن مهام عسكرية وشرطية. ووفقا للفقرة ٧ من اتفاق جزيرة غوفرنورز، والفقرة ٤ من ميثاق نيويورك المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، يعتمد برلمان هايتي، باجراء استثنائي، قانونا بانشاء قوة جديدة للشرطة. وتدعو الفقرة ٥ من اتفاق غوفرنورز الى وجود أفراد من الأمم المتحدة للمساعدة في انشاء القوة الجديدة. وقد طلب الرئيس أرستيد، في رسالته المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، من الأمم المتحدة تقديم المشورة والمساعدة بغرض تحسين أداء قوات الأمن الحالية، مع الاهتمام على وجه الخصوص باحترام حقوق الانسان، وذلك الى أن يتم انشاء وتدريب قوة الشرطة الجديدة في هايتي.

٩ - ويتمثل الهدف الرئيسي لتعاون الأمم المتحدة في قطاع الشرطة في المساعدة في انشاء وتنظيم قوة وطنية للشرطة مستقلة عن القوات المسلحة. وفي المرحلة الأولى، وريثما يتم انشاء قوة الشرطة، سيقوم أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي بمراقبة أداء قوات الأمن الحالية لحقوق الانسان، فضلا عن نص وروح اتفاقات الوفاق السياسي. ويقدر أن هذه المرحلة المبدئية من البعثة ستحتاج الى ستة

أشهر. وقبل اكتمال المرحلة المبدئية، وبمجرد أن يتسنى ذلك، سيتم، اذا أمكن، توسيع نطاق أنشطة البعثة في قطاع الشرطة لتشمل تدريب أفراد قوة الشرطة الجديدة.

١٠ - واحتياجات تقديم مزيد من المساعدة من أجل التدريب في قطاع الشرطة سوف تتوقف على مدى التقدم المحرز خلال المرحلة الأولى. وإنني أعتزم أن أتقدم بتوصيات في هذا الصدد الى المجلس قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وذلك اذا ما قرر المجلس انشاء البعثة لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر.

١١ - وقد خلص الفريق المتقدم الى أن الحد الأدنى للقوة المطلوبة لإنجاز المهام المحددة لعنصر الشرطة هو ٥٦٧ فردا من مراقبي شرطة الأمم المتحدة.

١٢ - وستقسم أراضي هايتي، للأغراض التنظيمية لعنصر الشرطة، الى أربعة أقسام ادارية، مع اقامة مقر في بورت أو برنس. وسيتواجد مراقبو شرطة الأمم المتحدة في كل عواصم الأقاليم. وسيوزع مراقبو شرطة الأمم المتحدة، بقدر الامكان، في نفس المواقع التي يوجد بها المراقبون المدنيون التابعون للبعثة المدنية في هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

١٣ - ويتوخى قانون الشرطة، الذي ينظر فيه برلمان هايتي حاليا، ادماج الشرطة في نسيج المجتمعات المحلية، وتشجيع تطوير علاقة مشاركة بين الشرطة والمجتمعات المحلية التي تخدمها. ومن الضروري أن يكيف مراقبو شرطة الأمم المتحدة وزعهم وطريقة عملهم بناء على ذلك. وهذا من شأنه أن يخلق وعيا عاما بين أهالي هايتي حول ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الشرطة والمواطنين الذين تخدمهم الشرطة في بلد ديمقراطي.

١٤ - ومن المفهوم أن مهام مراقبي شرطة الأمم المتحدة في هايتي ستقتصر بشكل دقيق على أعمال المراقبة والتدريب. وفي الوقت نفسه، فإنني أتوقع أن مراقبي شرطة الأمم المتحدة سيتركون، من خلال وجودهم والمثل الذي سيضربونه، أثرا ايجابيا على الطريقة التي تتم بها أعمال الشرطة في هايتي.

ثالثا - المساعدة في تحديث القوات المسلحة

١٥ - أوضحت في تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26532) أن تنفيذ مهام العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في هايتي سيتطلب عنصرا عسكريا يشمل وحدة انشاءات قوامها ٥٠٠ فرد تقريبا، وفريق تدريب قوامه ٦٠ فردا. وقد خلص الفريق المتقدم، استنادا الى ما أجراه من تقدير منفصل للاحتياجات ذات الصلة، الى أنه سيلزم زيادة قوة هذا العنصر الى ٧٠٠ فرد تقريبا، وهو عدد يشمل المدربين العسكريين.

١٦ - وعملية تقديم المساعدة العسكرية ستنفذ على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي تشتمل على تحريك الوحدات العسكرية وإنشاء مخيم قاعدة؛ والمرحلة الثانية وهي تشمل تدريب الأفراد العسكريين في تخصصات مختلفة والبدء في تنفيذ مشاريع للمساعدة الهندسية والطبية؛ في حين أن المرحلة الثالثة والأخيرة ستنطوي على توسيع نطاق التدريب، وكذلك على مشاريع هندسية وطبية لتمكين الأفراد العسكريين الهايتيين من استخدام المهارات التي اكتسبوها حديثا. ومن المقدر أن يكون من الممكن الاضطلاع بهذه الأنشطة جميعها في وقت واحد واستكمال تلك الأنشطة خلال مدة ٦ أشهر.

١٧ - والتدريب الذي سيقدم إلى القوات المسلحة الهايتية مقصود به تعزيز قدرات تلك القوات في المهارات غير القتالية، وذلك أساسا في مجالات تتصل بالتأهب للكوارث وتقديم الإغاثة عند وقوعها. والسلطات الهايتية ترتئي أنه مع القيام بتنفيذ الأنشطة الموضحة أعلاه سيعاد تنظيم القوات المسلحة بحيث تصبح مكونة من ٥ كتائب تشمل وحدات لدعم الخدمات موزعة في جميع أنحاء البلد.

رابعا - التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة المراقبين المدنيين في هايتي

١٨ - سيكون ممثلي الخاص (انظر الفقرة ٢٠ أدناه) مسؤولا عن تنسيق أعمال بعثة الأمم المتحدة في هايتي وأعمال بعثة المراقبين المدنيين في هايتي، وستعمل البعثتان تحت مسؤوليته العامة. وبالتحديد فإن مراقبي الشرطة سيعملون بالتعاون مع إدارة التحري والبحوث في شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة المراقبين المدنيين في هايتي. وعلاوة على هذا فإن بعثة المراقبين المدنيين ستقدم برنامجا توجيهيا للمراقبين بالاعتماد على الخبرة التي اكتسبتها في تدريب مراقبيها المدنيين وعلى معرفتها بالبيئة السياسية والاجتماعية في هايتي.

١٩ - وسوف يظل الهيكل التنظيمي لبعثة المراقبين المدنيين في هايتي دون تغيير أساسا، على أن يكون المدير التنفيذي للبعثة تابعا مباشرة للممثل الخاص. وسوف تظل ميزانية بعثة المراقبين المدنيين منفصلة عن ميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في هايتي، كما سيظل تمويلها مستمدا من الميزانية العادية للمنظمة مع بقاء ترتيباتها الخاصة المتعلقة بالميزانية والتشغيل مع منظمة الدول الأمريكية. والمكونة الإدارية للأمم المتحدة في بعثة المراقبين المدنيين ستواصل تقديم دعمها الكامل للبعثة ولكنها ستعزز كي تكسب البعثة القدرة على دعم بعثة الأمم المتحدة في هايتي أيضا. ونتيجة لهذا فإن هذه الإدارة الواحدة ستلغى من الهيكل التنظيمي لبعثة المراقبين المدنيين كي تشكل مكونة منفصلة تتولى دعم الكيانين معا تحت سلطة ممثلي الخاص. وفي حين أنه لم يتم بعد الانتهاء من إعداد تفاصيل ترتيبات حساب التكاليف لهذا الدور المزدوج فإنه من المرتأى أن تقسم التكاليف ذات الصلة على الميزانيتين.

خامسا - هيكل بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٢٠ - إذا أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي فإن البعثة ستكون تحت قيادة الأمم المتحدة، ممثلة في شخص الأمين العام تحت سلطة مجلس الأمن. وسوف يقود البعثة في الميدان ممثلي الخاص، دانتي كابوتو، الذي كان مبعوثي الخاص. كما أن البعثة ستتألف من قوات للشرطة وقوات عسكرية. وسوف يكون قادة تلك القوات تابعين لي من خلال ممثلي الخاص. وقوات الشرطة والقوات العسكرية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي ستتألف من أفراد تقدمهم الدول الأعضاء. وسوف تقوم البعثة بتنسيق أنشطتها تنسيقا وثيقا مع بعثة المراقبين المدنيين.

٢١ - ووفقا للممارسة المتبعة فإنه سيتعين أن تكون لبعثة الأمم المتحدة في هايتي حرية الحركة والاتصال وأن تتمتع بالحقوق الأخرى التي ستكون ضرورية لقيامها بأداء مهامها في هايتي. وسيتعين أيضا منح البعثة وأفرادها جميع الامتيازات والحصانات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وسوف يوقع مع حكومة هايتي اتفاق بشأن مركز البعثة وذلك لتسهيل إيفاد البعثة في وقت مبكر حسبما هو مرتأى في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٨٦٢ (١٩٩٣).

٢٢ - وبالنظر الى الحالة الراهنة في هايتي فإن الأمر سيحتاج الى النظر بعناية في مسألة أمن أفراد بعثات الأمم المتحدة في هايتي. وهناك أمثلة متكررة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها عمليات القتل خارج نطاق القانون وحالات الاختفاء وحالات الضرب وغير ذلك من أشكال إساءة معاملة المحتجزين والسجناء، والاعتقال والاحتجاز على نحو اعتباطي، والتدخل في العملية القضائية. وكثيرا ما يستخدم العنف لتفريق التجمعات الشعبية سواء كانت، بطبيعتها، سياسية أو مدنية أو دينية. وقد زادت المخاطر القائمة بسبب عجز السلطات المحلية عن أن تواجه بشكل ملائم الأعمال التي تقوم بها العصابات المسلحة على نطاق واسع وأعمال العنف الأخرى. وسوف أقوم بتعيين مستشار للأمن كي يتولى تنسيق الاحتياجات الأمنية لوجود الأمم المتحدة بكامله في البلد.

٢٣ - وبالنظر الى تشتت أفراد بعثة الأمم المتحدة في هايتي في جميع أنحاء أراضي هايتي فإن الاحتياجات السوقية ستكون كبيرة بالنسبة للمكونة العسكرية ومكونة الشرطة اللتين تضمان ما لا يقل عن سبع طائرات هليكوبتر و ٣٢٣ مركبة برية و ٦ مركبات مائية من نوع "زودياك"، وكذلك نظام للاتصال طوال ٢٤ ساعة. وسوف توزع كتيبة الانشاءات ومعها معداتها الخاصة بها.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٤ - إن المهمة العاجلة الأكثر أهمية بالنسبة لتحقيق، وإدامة، السلم في هايتي هي التمسك باتفاق جزيرة غوفرنورز وتنفيذه. وسوف تدعم الأمم المتحدة الجهود التي يبذلها شعب هايتي لتحقيق السلم والديمقراطية في بلده.

٢٥ - وتوصياتي المتعلقة بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي تم تطويرها بغية كفالة أن تكون العملية فعالة من حيث التكلفة. وقد بلغ تقدير تكلفة البعثة ٥٥,٢ مليون دولار. وزيادة هذا التقدير عن التقدير المبدئي الوارد في تقريري السابق المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ ترجع أساسا الى إضافة ٧ طائرات هليكوبتر ومعدات ثقيلة أخرى لازمة لمكونتي البعثة. وتقدير الميزانية زاد أيضا نتيجة لإدراج موظفي مكتب الممثل الخاص المسؤولين عن الإشراف العام والإدارة في البعثة.

٢٦ - وسوف أقدم، في أقرب وقت ممكن، إضافة لهذا التقرير تتضمن بيانا بالآثار المالية المترتبة على بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وسوف يتعين أن تمول بشكل منفصل، عن طريق إنشاء صناديق استئمانية أو من خلال ترتيبات أخرى، بعض عناصر الأنشطة المرتآة في تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ وفي هذا التقرير، مثل تكلفة مواد البناء ونفقات أخرى لا تمول عادة من المساهمات المقررة في عمليات حفظ السلم.

٢٧ - وتسلم رئيس الوزراء مالفال لمهام وظيفته في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ يمثل تحقيق الشروط الأساسية المحددة في اتفاق جزيرة غوفرنورز لبدء تعاون الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق. وكما هو مبين أعلاه فإنني متفق مع ممثلي الخاص في الرأي بأنه توجد الآن حاجة ملحة للبدء في تنفيذ الأنشطة المرتأى أن تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ولذلك فإنني أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر وذلك بحيث تكون للبعثة الولاية والوظائف الموصوفة في تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ والتي بحثت بمزيد من التفصيل في هذا التقرير.

٢٨ - وكما سبق أن ذكر فإنني أتوقع أن تكون هناك حاجة الى مرحلة ثانية للمساعدة في تدريب أفراد قوة الشرطة الجديدة التي سيجري إنشاؤها. وسوف أقدم مقترحات بذلك قبل نهاية المرحلة الأولى التي ستكون مدتها ستة أشهر. وفي حين أن مدة هذه المرحلة الثانية والنهائية لم تحدد بعد بالضبط فإنني لا أتوقع أن تزيد تلك المدة عن ثلاثة أشهر.

- - - - -